سيناريوهات ومواقف وحلول مقترحة لمستقبل مدينة القدس
التدويل–التقاسم الجغرافي–الحل الديني–الجل البلدي

د. كمال محمد محمد الأسطل
أستاذ العلوم السياسية المشارك
قسم العلوم السياسية–كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الأزهر بغزة–فلسطين

مواقف وحلول مقترحة لمستقبل مدينة القدس

تقديم

لقد ظلت مشكلة القدس تمثل واحدة من المشكلات التي اعترضت – ولا تزال – ما يسمى مسيرة السلام في الشرق الأوسط، ولعل الإدراك بأهمية المكانة والموقع الذي تشغله مدينة القدس[1] بالنسبة إلى الخطة الدولية الرامية لإيجاد تسوية للصراع العربي الفلسطيني– الإسرائيلي، هو الذي حدا بالعديد من الجهات المحلية والإقليمية والأوساط الدولية– سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها– إلى المبادرة بتقديم بعض المقترحات بشأن كيفية حل هذه المشكلة، وبما يكفل إعادة الحقوق الشرعية والتاريخ إلى أصحابه الحقيقيين[2]، وقد قدمت مقترحات عديدة من أجل حل مسألة القدس ويعود ذلك إلى واقع أن أطرافاً كثيرة جداً إلى جانب الفلسطينيين والإسرائيليين مهتمة بشأنها وتريد أن يكون لها رأي في الحل. ولعل أشهر المقترحات الخاصة بحل مشكلة القدس هو تدويل المدينة بناءاً على قرار التقسيم، ومقترح العاصمة المزدوجة، والحل الديني والحل الجغرافي والحل البلدي ومقترحات أخرى..

مقدمة منهاجية

ظلت القدس تمثل سنوات صراع قديما وحديثا بما تعرضت له من غزوات وما حملته من حضارات وقوى سادت ثم بادت. وعندما نتحدث عن الصراع نتحدث عن تلك السنوات الماضية والراهنة التي عانى خلالها الشعب الفلسطيني وأهل القدس أبشع الممارسات الإسرائيلية لطمس تلك الهوية وطمس كل الآثار التي تدل على عروبة وإسلامية تلك المدينة.

---

[1] للمزيد حول أهمية مكانة مدينة القدس راجع: هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، دمشق، 1984، ص 797 ومابعدها.

[2] أحمد الرشيدي "حول مستقبل مدينة القدس: مناقشة لبعض الأفكار المطورحة"، شؤون عربية، العدد 83، الامانة العامة للجامعة العربية سبتمبر أيلول 1995م، ص103.

ونظرا لتشابك المصالح وتصارع القوى حول القدس فقد تم البحث عن حلول للوضع المعقد لمدينة القدس التي تعلن القيادات الإسرائيلية ضرورة بقاءها موحدة تحت السيادة الإسرائيلية.

ومن خلال هذا البحث نهدف إلى التعرف على بعض المقترحات لحل مشكلة مستقبل مدينة القدس منذ عام احتلالها عام 1967.

أهداف البحث Aims of the Study

يهدف هذا البحث إلى التعرف على بعض المواقف والحلول والأفكار والمقترحات لتسوية مستقبل مدينة القدس ومواقف الأطراف المتصارعة من تلك المقترحات.وكذلك يهدف البحث إلى التعرف على ماهية الرؤية الإسرائيلية لمستقبل مدينة القدس بشكل عام وصورها ومحدداتها. كما يهدف البحث إلى التعرف على مجموعة الممارسات الإسرائيلية التي تخدم الرؤية الإسرائيلية لمستقبل المدينة المقدسة وكذلك إلقاء الضوء على بعض نتائج تلك المقترحات والممارسات الإسرائيلية لتغيير الواقع الديموغرافي والجغرافي لمدينة القدس بما يحقق الأهداف الإسرائيلية خلال الفترة التي أعقبت حرب عام 1967. بالإضافة إلى تحليل الموقف العربي والدولي من تلك المقترحات الخاصة بإيجاد حل لمستقبل مدينة القدس.

أهمية الدراسة Importance of the Research

تعتبر مدينة القدس ثالث أهم مدينة من منظور إسلامي وأول مدينة من حيث الأهمية من منظور فلسطيني، ومن ناحية أكاديمية بحثية تكتسب مدينة القدس مكانة مميزة بين الباحثين نظرا لتلاقي وتشابك مصالح أتباع الرسالات السماوية في مدينة القدس. كما تتشابك وتشتبك مصالح مختلف القوى المحلية والإقليمية والدولية حول القدس وبناء على ذلك يكتسب موضوع البحث أهمية كبيرة، ومن هنا تكتسب دراسة وتحليل

المقترحات الخاصة بمستقبل القدس أهمية بالغة لما لها من أثار بعيدة المدى على مجمل الصراع العربي الفلسطيني–الإسرائيلي.[3]

منهجية البحث Methodology

تفرض الطبيعة المتشعبة لموضوع البحث على الباحث استخدام مجموعة من المناهج لتناول موضوع البحث وقد استخدمت عدة مناهج في هذا البحث، ومن هذه المناهج مايلي:

1. **المنهج التحليلي** Analytical Approach حيث سيتم التركيز على تحليل بعض المقترحات والحلول التي يمكن تصورها والتي تتعلق بموضوع البحث فأخذ الأمور في ظاهرها لا يفيد خاصة في موضوعات العلوم الإنسانية التي قد تكون غامضة ومعقدة بعض الشيء ومما يزيد تعقيد الموضوع أنه يدور حول مدينة القدس ومختلف الحلول المقترحة لمستقبل المدينة.
2. **المنهج الوصفي Descriptive Approach** حيث سيتم تناول بعض الحلول المقترحة لمستقبل مدينة القدس من خلال التوصيف حيث تتضح المعالم وتظهر الصورة واضحة لتعطينا المعلومات الكافية عن الموضوع.
3. **المنهج التاريخي: Historical Approach** وسوف يتم توظيفه للتتبع التاريخي لبعض الحلول المقترحة لمستقبل مدينة القدس بأبعادها المختلفة السياسية القانونية والسكانية والجغرافية التي تم طرحها بعد عام 1967.

نطاق البحث Scope of the Study

يتحدد نطاق هذا البحث بالنطاق الموضوعي Subjective scope والذي يتمحور حول استعرض لبعض الحلول المقترحة لمستقبل مدينة القدس. أما النطاق التاريخي Historical scope للبحث فيحاول تغطية بعض المقترحات والأفكار العربية والإسرائيلية بشأن مستقبل القدس بعد العام 1967.

---

[3] هناك العشرات من الدراسات حول أهمية مكانة القدس لجميع أتباع الرسالات السماوية.

فرضيات البحث Hypotheses of the Study

هناك افتراض أساسي وهو أن مجمل المواقف والمقترحات والحلول المقترحة لمستقبل مدينة القدس قد فشلت في حسم موضوع الخلاف والصراع حول القدس. أن بعض الحلول المقترحة تخدم أهداف بعض الأطراف على حساب مصالح وأهداف أطراف أخرى.

إشكالية البحث Statement of the Problem of the Study

تتمحور إشكالية هذا البحث حول مجموعة التساؤلات التي يطرحها التحليل مثل ما هو مستقبل مدينة القدس؟ هل هناك حلول مقبولة لمستقبل المدينة؟ هل تخدم الحلول المقترحة مصالح جميع الأطراف؟ هل توافق إسرائيل-بوصفها قوة احتلال- على التنازل عن جزء من القدس من أجل التوصل إلى حل يرضي الطرف الفلسطيني والعربي والإسلامي؟ الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس بعد العام 1967؟ ما هي صور وأشكال بعض الحلول والمقترحات الخاصة بمستقبل مدينة القدس؟ ما هي الواجبات الملقاة على عاتق الأطراف الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية لحماية القدس والتمسك بالشرعية الدولية؟

دراسات سابقة Literature Review

تم الاعتماد على الدراسات السابقة من خلال مجموعة من المراجع والدوريات والصحف اليومية والتحاليل السياسية التي تطرقت لموضوع القدس وأراء القوى المختلفة من ذلك.

تقسيم البحث Structure of the Study

تنقسم الدراسة إلى عدة عناوين فرعية تتناول بعض الحلول المقترحة لمستقبل مدينة القدس وردود الأفعال تجاهها وتقييم تلك الحلول ومواقف أطراف الصراع والمصالح منها.

أولا:- اقتراح الحل من خلال تدويل مدينة القدس: رؤية الأمم المتحدة منذ قرار رقم 181 بخصوص تقسيم فلسطين

هذا الاقتراح تقدمت به اللجنة الخاصة للأمم المتحدة من خلال تقريرها في أيلول-سبتمبر 1947م وهذا الاقتراح كوسيلة لحسم الخلاف بين العرب واليهود وذلك من خلال إنهاء الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية وإقامة نظام منفصل للقدس وضواحيها تحت نظام دولي خاص يدار من قبل مجلس دولي باسم الأمم المتحدة[4] ويضع ضمانات مناسبة لحماية الأماكن المقدسة داخل وخارج مدينة القدس وتقوية الروابط بين العرب واليهود والمحافظة على أمنهم واتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لتقدمهم.[5]

وعلى أية حال حسب توصية الأمم المتحدة كانت المدة التي حددت للعمل بنظام التدويل لا يزيد عن عشر سنوات مابعد ذلك يجب أن توضع الخطة لإعادة تصميمها من خلال مجلس الوصاية الدولية[6].

وبطبيعة الحال فإن فكرة التدويل لم تجد لها طريقاً للتطبيق إلا أن هناك شرعية دولية تدعم الموقف ألأممي للمجتمع الدولي الذي أصدر قرار التدويل كما طرح في

---

[4] هنري كتن، القدس، ترجمة ابراهيم الراهب، دار كنعان للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 1997م ص34.

[5] راجع نص قرار رقم 181 بشأن تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر-تشرين ثاني 1947.

[6] نفس المرجع السابق ص51.

قرار الأمم المتحدة رقم(11)181 لسنة 1947م.[7] حيث نال القرار 33 صوتاً ضد 13 مع امتناع 10 دول عن التصويت معتمدة أساساً على مقترحات تقرير الأغلبية كما نص القرار على تدويل القدس. ولقد طلب القرار أيضاً من مجلس الوصاية ترتيب وضع القدس على أساس قرار (11) 181، والعمل فوراً على تنفيذه، دون السماح لأية أعمال تؤخذ من قبل أية حكومة[8].

موقف بعض الأطراف العربية والإسلامية من قرار واقتراح تدويل القدس

رفضت معظم الدول العربية والإسلامية وكثير من الدول الغربية، والأردن موضوع التدويل للقدس، ولقد عارض الفلسطينيون هذا الاقتراح لأنه يوجد به سلبيات كثيرة منها:-

1- إن التدويل سوف يسلب العرب حقهم الشرعي في السيادة على مدينتهم التي توارثوها.

2- إن التدويل سوف يكون سبباً في إضعاف وضع من تبقى من عرب القدس، وسيساعد على تصفيتهم سكانياً وجغرافياً وأن النسبة السكانية الآن هي أكثر من 280 ألف يهودي إسرائيلي مقابل حوالي 75 ألف فلسطيني عربي.

3- قد يشكل التدويل مصدر خطر للضفة الشرقية من الأردن، والبلدان العربية بما يمكن أن ينقله إليها التدويل للمدينة من بضائع يهودية ومفاسد أخلاقية، وفتن، ومؤثرات على المدى البعيد.

---

[7] سلافة حجاوي، "القدس والسلام"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(81)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع 1992م. ص 180.

[8] هنري كتن، مرجع سابق، ص35.

4- نزع الإشراف العربي على الأماكن المقدسة يناقض الأماني القومية والروحية للأمة الإسلامية والشعوب العربية وتصميمها على إبقاء السيادة العربية على مدينة القدس.[9]

أما بالنسبة لليهود:- فقد تظاهر اليهود قبل إعلان دولتهم بدعوتهم قبول تدويل مدينة القدس، لكنهم تأملوا في النهاية أن يتخلصوا من نظام التدويل وفعلا منعت إسرائيل سريان مفعوله باحتلال الجزء الغربي من مدينة القدس قبل إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وأكثر من هذا ففي بياناتها المقدمة إلى لجنة التوفيق الفلسطينية، وإلى لجنة الأمم الخاصة Ad Hoc السياسية أشارت إلى معارضتها لإقامة النظام المنفصل طبقاً لخطة التدويل. كثيرة هي النقاشات التي تمت مع الأطراف الخاصة بالصراع عام1947م، ولخصت اللجنة وجهات نظرهم المتبادلة كما يلي:- أثناء محادثات اللجنة في بيروت مع ممثلي العرب أظهروا أنهم بشكل عام جاهزون لقبول مبدأ النظام الدولي لمنطقة القدس، شريطة أن تكون الأمم المتحدة في وضع يمكنها من إعطاء الضمانات فيما يتعلق ببقاء مثل هذا النظام.[10]

وحسب رأي إسرائيل فإن القبول باقتراح منظمة الأمم المتحدة يجعل القدس مدينة دولية يؤدي إلى تنازل يصعب احتماله، وأن هذا التعهد قد أصبح لاغياً مع رفض الدول العربية لمشروع التقسيم التي طرحته الأمم المتحدة.[11]

تقييم اقتراح تدويل مدينة القدس

إن الأخذ بنظام تدويل مدينة القدس قد لا يكون حاسماً في حل المشكلة بشكل نهائي... ولعل أحد الأمور المهمة التي لا يحسمها نظام التدويل فيما يتعلق بالمدينة أو

---

[9] د.كمال الأسطل، محاضرات في الدراسات الفلسطينية، أستاذ العلوم السياسية المشارك- قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة 2002/10/15م.ص53.

[10] هنري كنز: مرجع سابق.

[11] ميخائيل بريتشر(الصراع السياسي حول القدس) مجلة شؤون دولية، العدد الثالث،أم الفحم- اسرائيل:-مدخل الدراسات المعاصر1996م.

المنطقة المراد تدويلها، هو ذلك الخاص بموضوع السيادة على هذه المدينة أو تلك المنطقة. الثابت، أن الآراء قد تباينت إلى حد كبير بهذا الخصوص، ففي حين ذهب رأي أول إلى القول بأن السيادة على المدينة أو المنطقة المقصودة أنما تؤول إلى الجهة أو الهيئة الدولية التي تناط بها مهمة الاضطلاع بوظيفة الإدارة، ذهب رأي آخر إلى القول بأن السيادة إنما تظل موقوفة على الشعب الذي يقطن هذه المدينة أو تلك المنطقة إلى حين ينتهي نظام التدويل.[12] وواقع الأمر، أن الرأي السليم في هذا الشأن إنما يحتاج إلى وجوه التمييز بين التدويل الدائم والتدويل الذي يكون محدداً بأجل معين. فما يقول به أنصار الرأي الثاني سالف الذكر إنما ينصرف إلى حالة التدويل المؤقتة، في حين يصدق رأي الفريق الأول على حالة التدويل الدائم. ولكن، حيث أن السياسة الدولية لا تعرف الثبات الدائم إذ هي محكومة دوماً بتغيير موازين القوى فيما بين أعضاء المجتمع الدولي، لذا فيمكن القول بأن نظام التدويل يظل دائماً–حتى وإن طالت مدته–نظاماً مؤقتاً، وهو ما يعني أن السيادة على الإقليم أو المدينة أو المنطقة التي تخضع لهذا النظام لا تؤول إلى الهيئة الدولية إلا بصورة مؤقتة وأن هذه السيادة تظل بالتالي موقوفة على الشعب الذي يقطن هذا الإقليم أو هذه المدينة أو المنطقة[13].

وأخيراً فإن تجارب التدويل التي جرت في العصر الحديث لم تلق نجاحاً، سواء بالنسبة إلى مدينة (دانزاج الحرة) أو مدينة (تريستا) التي انتهى الحال بهما إلى الخضوع لسيطرة دولة أخرى من الدول[14].

ثانياً: اقتراح الحل الجغرافي لقضية مدينة القدس: تقاسم الجغرافيا والسيادة في القدس

يكون الأساس الذي يقوم عليه هذا الحل الجغرافي هو تجزئة السيادة بين العرب واليهود حيث يتم وضع القدس الشرقية العربية بما فيها البلدة القديمة تحت

---

[12] أحمد الرشيدي، مرجع سابق، 104.

[13] المصدر نفسه، ص106.

[14] جعفر عبد السلام، مرجع سابق، ص25.

الحكم العربي مرة أخرى ويقوم هذا الاقتراح على التسليم بوجود للقدس العربية/الشرقية (أو شرقي القدس) كعاصمة للدولة الفلسطينية التي ستقوم لتشمل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وشرقي القدس بحسب هدف الطرف الفلسطيني في المفاوضات التي جرت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وذلك إلى جانب القدس الغربية (غربي القدس) التي ستبقي تحت سيطرة إسرائيل والمقصود هنا بالقدس الشرقية أي العربية التي تم احتلالها من قبل إسرائيل في يونيو 1967م.[15]

موقف بعض الإطراف من اقتراح التقاسم الجغرافي لمدينة القدس

بالنسبة إلى الحل الجغرافي لمسألة القدس هو أقرب الحلول استجابة لأهداف منظمة التحرير الفلسطينية بعيدة المدى وخصوصاً إن أصبح الجزء الشرقي من المدينة عاصمة للدولة الفلسطينية وخلال حوارات عديدة فلسطينية- إسرائيلية ومنها حوار أدارته مجلة "النظرة الجديدة" New outlook عبر عدد من المحاورين الفلسطينيين بالقول "إن القبول بسيادة يهودية على القدس وبمصادرة أملاك الوقف يعد تنكراً للوقف والتاريخ الإسلامي. لا يمكن أن يكون هناك حل وسط جغرافي مع إسرائيل، ولن يسود الهدوء ما لم تعد القدس، المدينة التي صعد منها الرسول محمد (صلعم) إلى السماء والتي حررها الخليفة عمر سنة 638 هجرية، مرة أخرى إلى سيطرة المؤمنين (أي: حكم المسلمين) ومن خلال هذه الروحية، أكد أيضاً مفتي القدس الذي عينته منظمة التحرير الفلسطينية، الشيخ عكرمة صبري: "نحن من جانبنا، نرفض أية محاولة لتحويل القدس إلى مدينة دولية أو يهودية".[16]

وبالنسبة إلى الموقف الإسرائيلي واليهودي من هذا الاقتراح الذي يدعو إلى التقسيم الجغرافي لمدينة القدس فقد تم رفضه من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والرأي العام الإسرائيلي، وفي الحقيقة فإن أية حكومة إسرائيلية تقترح تقسيم القدس أو

---

[15] دوري غولد "القدس"، مجلة الدراسات السياسية، العدد (26) ربيع في دراسة لمركز يافي، 1996، ص133.

[16] إبراهيم أبو جابر، القدس في دائرة الحدث، الجزء الثاني، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، 1996، ص.590.

التخلي عن السيادة الإسرائيلية على أي جزء منها، ستفقد شرعيتها في نظر الرأي العام اليهودي، في إسرائيل وفي الخارج.[17]

ومن وجهة نظر الأوساط الإسرائيلية فإن اقتراح تقسيم القدس يبدو حلا بعيدا كونه لا يحظى بالإجماع الحالي للرأي العام الإسرائيلي كما يعارضه كلا الحزبين السياسيين الرئيسيين في إسرائيل (سابقا كان الحزبان هما الليكود والعمل) وحزب كاديما حديث التأسيس، وسيكون القبول به بمثابة طفرة دبلوماسية كبرى لدولة إسرائيل، لأنه ترتيب مناقض جوهرياً للتطلعات والسياسات بعيدة المدى لجميع الحكومات الإسرائيلية منذ سنة 1967.[18]

علاوة على ذلك،-كما يزعم الجانب الإسرائيلي- فإنه بوجود الحائط الغربي/حائط البراق تحت السيادة العربية سيكون من الصعب بمكان الحؤول دون العودة إلى الممارسات السابقة التي حدت الحرية الدينية اليهودية بدرجة كبيرة-كما تزعم المصادر الإسرائيلية وكأن إسرائيل تسمح بحرية الوصول إلى أماكن العبادة في القدس.[19]

ويدعي دوري غولد مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "نتنياهو" في دراسة له بأن الهوة بين مواقف الإسرائيليين ومواقف الفلسطينيين فيما يتعلق بالقدس غير قابلة للردم في إطار تسوية جغرافية.. وإن مثل هذه الحلول المقترحة يؤدي حتى إلى فتح صراعات الماضي، بدلاً من أن يضع حداً للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.[20]

---

[17] هناك شبه اجماع في إسرائيل بأن تبقى القدس موحدة في أي حل مستقبلي مع إمكانية التقاسم الوظيفي والخدمات البلدية.

[18] صرح أيهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل بأن القدس ستبقى موحدة في أي حل مستقبلي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

[19] نفس المرجع السابق ص134 إلى 136 بتصرف.

[20] دوري غولد "موقف الأطراف الرئيسية من القدس"، تل أبيب - جامعة تل ابيب - اسرائيل، مركز يافي للدراسات الإستراتيجية 1995، ص6-7.

تقييم اقتراح التقاسم الجغرافي لمدينة القدس

إن أي تحليل لعناصر حل جغرافي وسط (فلسطيني – إسرائيلي) يمكن بناؤه على فرضيات تفاؤلية أو تشاؤمية بخصوص سلوك الطرف الآخر. إن السيناريوهات المتفائلة مبنية في العادة على تفحص المصلحة الذاتية للأطراف في الحفاظ على التسوية المتفق عليها، أما المتشائمون فيعتمدون في تحليلهم على تفحص الأيدلوجيات والتصريحات السابقة لقادة الطرف الآخر.[21]

فحتى بعد أن وافقت منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية على إعادة تقسيم السيادة، مع المحافظة على المدينة موحدة من دون جدار أو حدود، فإن من شأن مثل هذا الحل أن يتآكل وينهار بسرعة. فمع وجود الفلسطينيين تحت السلطة الأمنية لمنظمة التحرير الفلسطينية وللسلطة الفلسطينية –كما تزعم إسرائيل– في القدس الشرقية، وعبورهم إلى القدس الغربية من دون أن يكونوا خاضعين للسيطرة الأمنية الإسرائيلية ستزداد الفرص للقيام بعمليات إرهابية–كما تسميها إسرائيل وتصفها الفصائل الفلسطينية بأنها عمليات مقاومة–.

وهذا الحل القائم على التقاسم الجغرافي لن يشكل بالضرورة نهاية للصراع العربي– الإسرائيلي على المدينة، بل إنه قد يبدأ بدلاً من ذلك فصل جديد في النزاع على القدس إما السعي لخلق واقع ديموغرافي جديد في الجانب الغربي من القدس وإما السعي للتخلص من الوجود الإسرائيلي في الجانب الشرقي.[22]

---

[21] دوري غولد "موقف الأطراف الرئيسية من القدس"، تل أبيب – جامعة تل ابيب – اسرائيل، مركز يافي للدراسات الإستراتيجية 1995، ص6–7.

[22] دوري غولد: "القدس" مجلة الدراسات السياسية، نفس المرجع السابق ص137.

ثالثاً: اقتراح الحل الديني لمستقبل مدينة القدس: اقتراح نظام خاص يسمح بحرية العبادة في الأماكن المقدسة لأتباع الرسالات والديانات السماوية

برز هذا الاقتراح بعاد عام 1967 وهو ما أكدته **غولدا مائير**–رئيسة وزراء إسرائيل– بعد تسلمها لرئاسة الحكومة في إسرائيل بإعرابها عن "استعداد إسرائيل لعقد اتفاقيات مع السلطات الدينية المسيحية والإسلامية ــ لضمان الوضع الديني القائم والوضع العالمي للأماكن التي تعتبر مقدسة في نظر مختلف الديانات".[23] وكذلك "**بيغن الليكودي**" كان قد اقترح نفس المضمون قائلاً: "فيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس، يمكن اقتراح نظام خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم"[24].

مواقف الأطراف العربية والإسلامية والإسرائيلية من اقتراح الحل الديني لمستقبل مدينة القدس

يعتبر الحل الديني هو المفضل لجميع الحكومات الإسرائيلية منذ سنة 1967م مع بقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية. فمثلا فيما يتعلق بالأماكن الدينية المسيحية، بإمكان إسرائيل أن توقع ترتيبات مع مختلف الكنائس التي لها مصلحة في القدس. أما في الجانب الإسلامي، فإنه يتوجب على إسرائيل أن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وقد يمتد الأمر إلى التفاوض مع هيئات تابعة لدول مختلفة، تدعي إنها تمثل المصالح الإسلامية.[25]

وقد أشار"بنيامين نتنياهو" –رئيس وزراء إسرائيل الأسبق– هو الآخر إلى أنه لا يمانع تطبيق فكرة التخلي عن إدارة الأماكن الإسلامية المقدسة في المدينة وذلك بأن

---

[23] اعتاد القادة الإسرائيليون على التصريحات حول السماح بحرية العبادة في الأماكن المقدسة ولكن الواقع يشهد عكس ذلك.

[24] دوري غولد "القدس"، المرجع السابق، ص310.

[25] سعيد الزبن، نبيل السهلي: "القدس معضلة السلام"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (7) الطبعة الاولى 1996.

توضع تلك الأماكن المقدسة تحت دائرة الأوقاف أو إدارة أردنية وليست فلسطينية وأن هذا العمل بشرط أن لا ينتهك ما يسمى بالحق التاريخي للشعب اليهودي في عاصمته الموحدة، والهدف من ذلك هو محاولة الإيقاع بين الطرفين الأردني والفلسطيني.[26]

وكذلك يرى "بنيامين نتنياهو" أنه يستبعد تماماً فكرة التفاوض حول السيادة على مدينة القدس معتبراً أن ذلك يشكل خطرا على الأمن الإسرائيلي، كما يستبعد حتى إمكانية إعادة تقسيم المدينة، انطلاقاً من قناعته بأنها يهودية وعاصمة أبدية لإسرائيل.[27]

وكذلك أعرب **الملك الحسن** "ملك المغرب" عن رأيه بأن الحل الإسلامي قد يكون أفضل من حل يتوجه إلى معالجة المطالب العربية فقط "لأنه هو يرتبط بحوالي بليون ونصف (مليار ونصف) مسلم في العالم وليس فقط بالعرب الذين يتجادلون فيما بينهم" وذهب الملك الحسن في محادثات مع وزير الخارجية الإسرائيلي "شمعون بيرس" بقوله "إن مشكلة القدس يجب أن تتوقف عن كونها مشكلة عربية ويجب النظر إليها كمشكلة دينية.[28]

وفي الجهة المقابلة نرى أنه من الصعب تصور أن يوافق العرب والفلسطينيون رسمياً على حل ديني – كما يطلق دوري غولد –مستشار سابق لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو–– بديلاً عن حل يمتلك فيه الفلسطينيون السيادة على الجزء الشرقي لمدينة القدس، على أن تصبح المدينة المقدسة عاصمة لدولة فلسطين.[29]

ويشار إلى الجانب الرسمي الفلسطيني يطالب بتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 242 على المدينة... غير أن لديه استعداد للتعاطي مع قضايا التقاسم الإداري

---

[26] مهدي شحاده "مستقبل القدس العربية": مرجع سابق الذكر، ص302.

[27] جواد أحمد وآخرون: مرجع سابق، ص579.

[28] دوري غولد: "القدس"، مرجع سابق، ص139.

[29] الطرف الفلسطيني يرى أن تكون شرقي القدس عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

والوظيفي في المدينة.. وأن تبقى الأماكن المقدسة لكل الأديان مفتوحة للجميع، مع اتخاذ الجزء الشرقي عاصمة للدولة الفلسطينية.[30]

تقييم اقتراح الحل الديني لقضية القدس

إن هذا الحل الديني يمكن أن يفتح المجال أمام إمكانية التوصل إلى تفاهم رسمي بشان المصالح الدينية الإسلامية بغض النظر عن مسألة السيادة ولكنه من الصعب في الأوضاع الحالية تصور أن يوافق الأردن أو أي طرف فلسطيني رسمياً على حل ديني بديلاً عن حل جغرافي وهكذا قد يصبح الحل الديني في مفاوضات الوضع النهائي أساس لتفاهمات مؤقتة خاصة بشأن القدس[31].

وهذا الاقتراح إن كان له أهمية من الجانب الإسرائيلي، إلا أنه إذا قبل به العرب أو الفلسطينيين فإنهم سيتخلون بذلك عن المبادئ التي كانوا ينادون بها بضرورة الاحتفاظ بالسيادة على القدس الشرقية.[32]

رابعاً: اقتراح الحل البلدي: التقاسم الوظيفي-الإداري في مدينة القدس

اقترح أكاديميون وسياسيون إسرائيليين عديدين حلولاً بلدية وسيلة للتعامل مع المطالب الفلسطينية في القدس... الأمر الذي يفتح الباب لاحقاً أمام احتمال طرح حلول إدارية لمسألة القدس على شاكلة القبول بمجلسين إداريين منفصلين يعملان في إطار مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وهو الأمر الذي كان يحاول (تيدي كوليك) رئيس بلدية القدس الأسبق تسويقه لسنوات طويلة تحت عنوان "التشارك في القدس".[33]

---

[30] جعفر عبد السلام، مرجع سابق ص35.

[31] دوري غولد: "القدس"، مرجع سابق، ص139.

[32] هناك شبه اجماع في جميع المبادرات العربية والفلسطينية على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

[33] هاني رسلان: "موقف القدس من المفاوضات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، 1993م، ص118.

ومن أبرز مشاريع الحلول التي جرى طرحها سواء من قبل شخصيات رسمية أو غير رسمية، ما اقترحه د. سري نسيبه ود. مارك هيلر عام 1991م في أول اقتراح من أكاديميين، أحدهما فلسطيني والأخر إسرائيلي، ويتلخص مشروعهما، في إحاطة المدينة كلها بخط حدود متواصل بين الشعبين.. ويقام مجلسان بلديان مع هيئة عليا للبلديتين والقدس الإسرائيلية تكون عاصمة إسرائيل، فيما تكون القدس الفلسطينية عاصمة الفلسطينيين، وتعالج قضايا الدين من جانب سلطات طائفية داخلية مثلما كان عليه الأمر في عهد السلطة العثمانية.[34]

وعلى الجانب الرسمي فقد صرح محمود عباس أبو مازن–قبل أن يصبح رئيسا للسلطة الفلسطينية– بصراحة، أن القدس الشرقية ستكون عاصمة للفلسطينيين، والقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، وسيكون للمدينة كاملة مجلس بلدي واحد موحد ومجلسان بلديان فرعيان.[35]

وقد طرح الجانب الإسرائيلي بعض السيناريوهات لحل المشكلة... وكان من أوائل من طرحوا مثل هذه المشاريع والسيناريوهات "ميرون بنفنستي" مستشار رئيس بلدية القدس السابق تيدي كوليك عام 1986م... وقد نص المشروع على إقامة إدارة مزدوجة على غرار مجلس لندن الكبرى، وتقسيم المدينة إلى أحياء أو مجالس بلدية ضمن مجلس بلدي أعلى فدرالي، بحيث تحدد المسئولية والصلاحية لكل قطاع، على أن تبقى القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.[36]

كما طرح رافل بنكر مشروعاً آخر نص على: تقسيم المدينة إلى ثماني بلديات فرعية، خمس منها للعرب وثلاث لليهود، بحيث تضم البلديات العربية المدن والقرى الفلسطينية القريبة من مدينة القدس، في حين تضم البلديات اليهودية الجزء الغربي من

---

[34] جواد أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص574.

[35] المصدر نفسه، ص574.

[36] وحدة البحوث والدراسات في مركز دراسات الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص39.

المدينة إضافة إلى الأحياء اليهودية الحالية التي كانت تحت السيادة الأردنية قبل حرب 1967م.[37]

ومما يجدر ذكره أن المشاريع الإسرائيلية الحالية قد اعتمدت بشكل أساسي على المشاريع أنفة الذكر مثل مشروع شمعون شامير سفير إسرائيل في الأردن أمام شخصيات رفيعة المستوى من م.ت.ف.. وكذلك مشروع أعدة طاقم خاص من الباحثين في معهد القدس لدراسات إسرائيل... ومشروع آخر عرف باسم معديه وهما (فونداك وهير شفيلد) اللذان أشرفا على إعداد اتفاق أوسلو – ب – وقدم رعنان فايس مشروعا خاصا للحل إلى السلطة الفلسطينية عبر نبيل شعث وزير التخطيط وزير الشئون الخارجية الفلسطينية سابقا.. .[38]

وقد أشارت بعض الأنباء إلى وجود مشروع أمريكي – فلسطيني مشترك حول وضع القدس، وإن هذا المشروع في طور الاكتمال وينص على إبقاء مدينة القدس الكبرى موحدة، على أن يتم تشكيل مجلس بلدي فلسطيني يهودي مشترك، وتشكيل مجلس عربي في القدس الشرقية وآخر إسرائيلي في القدس الغربية، وينص كذلك على تشكيل إدارة من ممثلي الديانات السماوية الثلاثة لإدارة القدس القديمة حيث توجد المقدسات الإسلامية واليهودية والمسيحية على ألا تخضع المدينة القديمة لسلطة أي من الجانبين الفلسطيني أو الإسرائيلي.[39]

---

[37] جواد أحمد وآخرون: مرجع سابق، ص576

[38] للاطلاع على هذه المقترحات وغيرها انظر: جواد الحمد وآخرون: "المدخل إلى القضية الفلسطينية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان: دار البشير والتوزيع 1997م، ص574 – 579..

[39] هاني رسلان: مرجع سابق، ص118.

مواقف مختلفة حول مشكلة القدس
المواقف والبرامج الإسرائيلية والفلسطينية والعربية والدولية
تجاه القدس بعد عام 1967

برنامج حزب العمل الإسرائيلي تجاه القدس

ينص البند الخامس من مبادئ حزب العمل، التي أقرها المؤتمر الخامس قبيل انتخابات الكنيست عام 1992 على ما يلي:

القدس ومحيطها ليست قضية سياسية أمنية ولكنها روح الشعب اليهودي القدس عاصمة لإسرائيل، وستبقى مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية مع ضمان حرية العبادة لجميع الأديان، ومنح مكانة خاصة للأماكن المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين.[40]

برنامج حزب الليكود الإسرائيلي تجاه القدس

لا يختلف برنامج الليكود عن برنامج حزب العمل من مدينة القدس، وهو ينص على أن القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية وأنها مدينة لا يمكن تجزئتها، وحرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الأديان.[41]

الموقف الإسرائيلي الرسمي تجاه القدس[42]

1. إبقاء القدس مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية (ويتضمن ذلك حسب موشيه عميراف تغيير طابعها الديموغرافي، ومنع تقسيمها مرة أخرى وانتزاعها خارج الصراع وتحويلها إلى مدينة ثانوية بالنسبة للفلسطينيين والعالم العربي والأمم المتحدة وخلق تعايش سكاني داخل المدينة.

---

[40] راجع مواقف حزب العمل في جميع البرامج الانتخابية للكنيست وتصريحات قادة حزب العمل.

[41] راجع مواقف حزب االليكود في جميع البرامج الانتخابية للكنيست وتصريحات قادة حزب االليكود

[42] سيناريوهات ومواقف حول الحلول المطروحة بشأن القدس، صفحة 229.

2. القول بأن الصراع داخل المدينة عرقي داخل وليس صراع وطني ويتضمن ذلك عدم الاعتراف الإسرائيلي بأن حقوق وطنية للفلسطينيين في القدس.

3. تعويض فلسطيني القدس عن السيادة الإسرائيلية المنفردة.

4. على المستوى البلدي: للفلسطينيين حق المشاركة في المجلس البلدي اليهودي لمدينة القدس.

5. الأماكن المقدسة: قال بيرس في مرات عديدة "القدس مغلقة سياسياً ومفتوحاً دينياً" ومن هذا التصريح بيرس أن تشكل لجنة من الفاتيكان، والسعودية، والمغرب، ومصر، الأردن، والفلسطينيين، وكذلك كان أبا إيبان قد طرح في أواخر الأربعينات بأنه يمكن إنشاء منطقة دولية في نطاق الإشراف على الأماكن المقدسة دون التدخل في الحياة السياسية والاجتماعية.

الموقف الفلسطيني الرسمي تجاه القدس[43]

أ) حسب قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ومختلف هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، فإن الحديث يدور حول دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف، يفهم من ذلك بأن القدس الشرقية يجب أن تكون مفصولة عن القدس الغربية وليست موحدة.

ب)على مستوى البلدية، كان الطرح الفلسطيني الدائم بأنه ينبغي أن يتم إجراء انتخابات شاملة للبلديات الفلسطينية بما في ذلك القدس الشرقية، ولكن في السبعينات تم إجراء انتخابات البلدية في مدينة الضفة دون القدس.

ج) فيما يتعلق بالإشراف على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، هو حق للدولة الفلسطينية المستقلة التي ستضمن حق الصلاة والدخول لأداء الشعائر الدينية لليهود.

---

[43] المرجع السابق، صفحة 232.

موقف أفراد إسرائيليين وفلسطينيين حول القدس[44]

* ترى سلافة حجاوي بأن "وضع المدينة المقدسة تحت سيادة إسرائيلية – فلسطينية مشتركة، من خلال تعيين ثلاثة رؤساء لبلدية المدينة، يهودي إسرائيلي، ومسلم فلسطيني، ومسيحي فلسطيني، ومن أجل إدارة الأماكن المقدسة الخاصة بكل واحد منهم، وذلك في ظل إجراءات وقائية قضائية، وضمانات دولية، وينبغي أن تكون الإقامة في المدينة المقدسة محدودة ونسبية وتبقى المدينة مفتوحة".

* أما رشيد الخالدي فيعتبر "حسب محاضرة ألقاها في الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية (باسيا) بتاريخ 1992/6/25م) بأن حل مسألة القدس يمكن أن تضمن:

- تقسيم السيادة إلى جزأين – فلسطيني وإسرائيلي.
- على المستوى البلدي بلدية واحدة "مع تمثيل متساوي في المجلس البلدي العربي واليهودي ويعني ذلك حق الفيتو للعرب".
- بالنسبة للمستوطنات يلغى استيلاء إسرائيل على الممتلكات العربية في الواقع ذات الأغلبية السكانية الفلسطينية.[45]

أطروحة موشيه عميراف حول القدس

- الانطلاق من القدس الكبرى كمدينة موحدة.
- على مستوى السيادة: عاصمتان في إطار وحدة المدينة.
- على المستوى البلدي: إقامة بلدية من طراز بلدية لندن (أي تخضع لها مجلس بلدية ومحلية صغرى).
- على المستوى الديني: إشراف مشترك على الأماكن الدينية المقدسة.[46]

---

[44] نفس المصدر السابق، صفحة 234.

[45] نفس المصدر السابق، صفحة 234.

[46] نفس المصدر السابق، صفحة 234.

أما الأطروحة التالية لعميراف فيما يتعلق بالقدس فهي:

- إقامة قدس كبرى تشمل مدينة بيت لحم.
- سيادة واحدة وليست سيادتين، السيادة هي البلدية المشتركة مع تجميع السيادة السياسية.
- إقامة مجلس بلدي يدير 20 بلدية تابعة لها.
- يخضع للمجلس البلدي بوليس مشترك، وقيام نظام قضائي خاص في المدينة.
- بناء أحياء فلسطينية في القدس الغربية لتعويض المجلس الفلسطيني وإبقاء المستوطنات في شرق المدينة.
- كنيست إسرائيلي في غرب المدينة، ومقر المجلس الفلسطيني في شرق المدينة كمركز لعاصمتين.[47]
- توسيع المدينة لجعلها أكثر توازناً ديموغرافياً من خلال ضم فلسطينيين إليها بفعل التوسع.
- الاعتراف بحقوق وطنية للفلسطينيين في القدس.
- إقامة بلديتين بينهما توافق في المدينة.
- مسألة السيادة تحل عبر السيادة المبعثرة (أي حسب أغلبية السكان).
- ضرورة الاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية القائمة في شرقي القدس.[48]

العناصر الرئيسية للمواقف الإسرائيلية تجاه القدس

سنقوم هنا باستعراض المداخل المختلفة التي عرضها باحثون إسرائيليون حول موضوع القدس التي تم طرحها علناً خلال الاجتماعات التي جمعت كلاً من الفلسطينيين – والإسرائيليين في اجتماع الطاولة المستديرة الذي نظمته مجلة (New outlook) كالآتي:

---

[47] موشية عميراف، قضية القدس، هآرتس، 25.3.1995.

[48] سيناريوهات ومواقف حول الحلول المطروحة بشأن القدس، صفحة 229.

1.من غير المقبول لجميع الإسرائيليين التفاوض في إطار القانون الدولي ومنذ التوقيع على إعلان المبادئ فإنهم يجادلون بأن الاتفاقات الثنائية تسود على الاتفاقيات الدولية، لذلك فإنهم سيعارضون أي مشاركة للأطراف الدولية في عملية التفاوض ويؤكدون بأن مسألة القدس تتعلق بالعلاقات الثنائية مع الفلسطينيين.

2.لقد نجح الإسرائيليين في طرح قضية القدس وكأنها تختص بالقدس الشرقية فقط.

3.غالبية الباحثون يؤكدون على عدم وجود حل نهائي لمسألة القدس والطريق الوحيد لتحقيق الاتفاق مع الفلسطينيين هو العمل على إدارة الصراع (Management of Conflict) فإن "معالجة النزاع" تعني الإبقاء على السيطرة على القضايا المهمة من الأمن والحدود والأرض وتطوير ترتيبات معينة مع السلطة الفلسطينية على القضايا الثانوية، والصرف من ذلك جو خلق واقع تعايش (Vivendi modus) أو ما يسمونه وهكذا إذا ما كان الماضي يشكل مثالاً لنا فإننا نرى بأن الفشل في حل مشكلة القدس لن يؤدي بالضرورة إلى زعزعة التفاهم العربي الإسرائيلي:-

4.قد نتوقع إذاً بأن يقوم الإسرائيليون تجزئة قضية القدس إلى ثلاثة مواضيع رئيسية الموضوع الديني، والموضوع الإداري، وموضوع السيادة، وكان هذا هو المدخل الذي اقترحه (ميرون بنيفنيستي).

5.يقر جميع الباحثون بأن (مسألة السيادة) تمثل جوهر المشكلة التي ستعترض الفلسطينيين والإسرائيليين وعليه فإنهم يقترحون أما القيام بتأجيل النقاش حولها (بنيفنيستي) أو تعليق الادعاءات حول السيادة (مركز القدس للدراسات الإسرائيلية) أو العمل على تفكيك وتجزئة السيادة إلى عدد من القضايا الوظيفية.

الوضع القانوني للقدس حسب وجهة النظر الإسرائيلية

تدعي وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية أن القانون الدولي يدعم موقف إسرائيل من مسألة السيادة على القدس الشرقية، أما القدس الغربية فإن سيادتها عليها مفرغة منها وتدعم إسرائيل هذا الموقف بعدد من التبريرات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. أن الأردن كان قد احتل القدس الشرقية عام 1948م عن طريق عمل عدائي، مستخدماً القوة العسكرية، لذلك فليس هناك حقوق سيادية عليها للأردن حسب القانون الدولي.

2. إن خط الهدنة الذي اتفق عليه عام 1949 والذي قسم المدينة إلى قسمين لم يعتبر حدوداً نهائية، وأن اتفاقية الهدنة تنص بشكل واضح على أن الاتفاق بين إسرائيل والأردن لا يمس بحقوق الطرفين ولا يؤثر على ادعاءاتهما بالنسبة للسيادة على المدينة.

3. إن ضم القدس الشرقية ومعها كل الضفة الغربية للمملكة الأردنية عام 1950 كان إجراء مناقض للقوانين الدولية ولذلك فإن الضم لم يكن شرعياً.

4. إن الأردن قد خرق اتفاق الهدنة عام 1947 عندما أعلن الحرب على إسرائيل مما يمنح إسرائيل الحق في إلغاء الاتفاقية وهذا ما قامت به بالفعل.

5. إن احتلال إسرائيل للقدس عام 1967 كان نتيجة إجراء دفاعي، ولذلك فهو قانوني ويمنحها حق السيادة على هذا الجزء.

6. وتجدر الإشارة إلى أن هناك وجهة نظر قانونية أخرى ترى أن للأردن وإسرائيل حقوقاً سيادية في القدس الشرقية ولكن إسرائيل أحق من الأردن في الاحتفاظ بالسيادة على المدينة.[49]

المواقف العربية حول القدس

1. الموقف الأردني: تاريخياً،رفض ضم الجزء الشرقي من المدينة أو رفض قرار التقسيم بما في ذلك تدويل القدس ولكن حدثت تطورات على موقف الأردن فيما بعد.

2. أطروحة عدنان أبو عودة: تقسيم القدس إلى ثلاثة أجزاء، "جيروساليم" تعود للأديان الثلاثة، وجيروساليم إسرائيلية، والقدس الفلسطينية.

3. دعوة مبارك: لإقامة عاصمة فلسطينية في القدس عبر توسيع البلدة القديمة.[50]

---

[49] القدس – ماضيها – وحاضرها – ومستقبلها – دار الجليل للنشر – عمان – د. فايز فهد جابر، صفحة 177

4.دعوة السادات: لتقسيم القدس إلى أحياء عربية ويهودية، وحرية التنقل للجميع وإنشاء مجلس بلدي واحد بتمثيل متساوي.[51]

5.تصريحات الملك الحسن الثاني في 1995 بأن الفلسطينيين والعرب لن يطالبوا بكل المدينة المقدسة، وأعرب عن إعجاب بالأطروحة الإسرائيلية بشأن الإشراف على الأماكن المقدسة والتي تتضمن اشتراك المغرب في هذا الإشراف.[52]

6.بالنسبة للسعودية: فإنها تطمع بدور في الإشراف على الأماكن المقدسة في القدس، مع ترك المستقبل السياسي للمدينة ليقرر في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

7.عندما أعلنت إسرائيل القدس "عاصمتها الأبدية" عام 1980 ناشد مجلس الجامعة العربية المنعقد في الرباط جميع الدول الإسلامية مقاطعة أي بلد يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل (20) وتعززت هذه الدعوة العربية بقرار مجلس الأمن رقم 480 الصادر في شهر أب / أغسطس عام 1980 والذي دعا فيه جميع الدول التي مازالت لها سفارات في القدس أن تسحب سفاراتها من المدينة المقدسة فأذعنت الدول الاثنتا عشرة جميعها (11 منها من دول أمريكا اللاتينية) لهذا القرار ولم تعترف أية دولة منذئذ باستثناء كوستاريكا بادعاء إسرائيل بأن القدس هي عاصمتها.[53]

---

[50] صرح عدنان أبو عودة في تلفزيون شبكة الجزيرة بأن القدس تحظى بمكانة خاصة في تفكير جلالة الملك المرحوم حسين وسلفه الملك بعد الله الثاني. برنامج بلا حدود، نوفمبر–تشرين ثاني 2006.

[51] وليد سالم – القدس – رؤية خاصة كنعان، 57 – 58 (تشرين الأول – وتشرين الثاني 1994م).

[52] نيو أوت لوك، مارس–آذار 1995 صفحة 36.

[53] الصحافة المحلية، مطلع 1995م.

مواقف دولية من مدينة القدس

أ) القرار الرئيس للأمم المتحدة قرار 181 لعام 1947 حسب هذا القرار فإن القدس تتضمن القرى والبلديات القريبة فيها بما في ذلك بيت لحم، وإقامة نظام دولي خاص في القدس.

(CORPUS SEPARATUM) يحكمه حاكم يشرف على الأماكن المقدسة، وعلى مجلس خاص للمدينة، كذلك هناك مسئول مدني من الأمم المتحدة يكون مسئول عن المجلس، ويخضع للمجلس قوة بوليس دولية، وبعد عشر سنوات يتم استفتاء سكان القدس حول مستقبلها.[54]

ب. موقف بعض اللجان والأوساط والاتفاقات الدولية من القدس[55]

- اتفاقية سايكس بيكو (1916) تدويل القدس.
- لجنة كنغ كرين (1919) اعتبار القدس جزء من سوريا الكبرى مع إقامة إشراف اللجنة الدولية على الأماكن المقدسة.
- الانتداب البريطاني (1922) لجنة دولية للإشراف على الأماكن المقدسة.
- لجنة بيل (1937) إقامة دولتين في فلسطين، وابقاء القدس تحت الحكم البريطاني، وسيطرة بريطانيا على الأماكن المقدسة، وإقامة بلدية واحدة، ونظام مركزي تحت سلطتها الكونت برنادوت (حزيران 1948) حكم ذاتي للقدس وتخضع الأماكن المقدسة للأمم المتحدة.[56]
- سان يريمو (1949) حكم دولي في القدس، إشراف من الأمم المتحدة على الأماكن المقدسة، ومجلسان بلديان منفصلان.

---

[54] راجع نص قرار تقسيم فلسطين بتاريخ 29 نوفمبر–تشرين ثاني 1947.

[55] مهدي عبد الهادي – المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934 – 1974، صيدا لبنان – مشورات المكتبة العصرية ط4، يوليو 1994 صفحة 109.

[56] مهدي عبد الهادي – المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934 – 1974، صيدا لبنان – مشورات المكتبة العصرية ط4، يوليو 1994 صفحة 109.

- **الفاتيكان** طرحت عام 1967 تدويل القدس، أو إخضاعها لنظام حماية مع ضمانات، وكذلك ضمانات دولية لنظام خاص بالأماكن المقدسة.[57]

موقف الولايات المتحدة الأمريكية

- موقفها حتى عام 1967 تدويل القدس.
- موقفها في السنوات التي تلت الحرب 1967 القدس الشرقية جزء من الأراضي العربية المحتلة عام 1967.
- موقفها الحالي إبقاء القدس موحدة وعدم تقسيمها وتقرير مصيرها خلال المفاوضات.
- **الموقف الأوروبي:** شرق القدس هي عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة القادمة.
- **موقف البروفيسور الباكستاني – إقبال إحمد** – لا تكون القدس عاصمة لأحد وتدار من قبل مجلس ثلاثي.[58]

الموقف الأردني من القدس

صرح الملك حسين في خطاب له في شهر نيسان / إبريل عام 1969 بقوله: إن مشروعنا للانسحاب الإسرائيلي يجب إن يشمل أعظم مدننا عاصمتنا الروحية، مدينة القدس المقدسة فالقدس بالنسبة إلينا مسيحيين ومسلمين على السواء مدينة مقدسة مثلما هي مقدسة بالنسبة إلى اليهود، لا يمكننا إن نتصور أية تسوية لا تشمل عودة الجزء العربي من مدينة القدس لنا مع أماكننا المقدسة.[59]

---

[57] الجمعية الفلسطيني الأكاديمية للشؤون الدولية – القدس و السياسة الأمريكية – كتب إعلامي – القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ط 1، ديسمبر 1991م.

[58] نفس المصدر السابق

[59] القدس – ماضيها – وحاضرها – ومستقبلها – دار الجليل للنشر – عمان – د. فايز فهد جابر، صفحة 177

وفي شهر آذار / مارس عام 1972 عرض الملك حسين في خطاب آخر مشروعا دعا فيه إلى إنشاء المملكة العربية المتحدة (اتحاد فدرالي بين الفلسطينيين والأردنيين) وبذا فأنه ربط دولة فلسطين في الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية. ومع أن القدس الشرقية لم يكن قد أعلن بعد أن تصبح عاصمة إقليم فلسطين، فأن الملك حسين لم يعارض في بقاء الوحدة العضوية للمدينة المقدسة.

ويتضح الموقف الأردني تجاه القدس من خلال نص العريضة التي قدمها الأردن إلى الأمم المتحدة بتاريخ 1975/4/2م وهذا نصها: "دولة رئيس الوزراء الأفخم، التاريخ 1975/4/2، الرقم 5 – 6 – 7، –الموضوع: مستقبل مدينة القدس المحتلة

تبنت المملكة الأردنية موقفاً لم تتحول عنه بخصوص مدينة القدس يتلخص برفض أية تسوية لقضية القدس والإصرار على أن تكون مدينة عربية تحت السيادة العربية.

وقد أكدت حكومة دولتكم على هذا الموقف الثابت من خلال كتاب دولتكم رقم 20–74–أ–17074 بتاريخ 18–12–1973 أثر الدراسة التي وضعتها اللجنة الملكية لشئون القدس واعتمادها لدى الوفد الأردني إلى مؤتمر السلام الذي انعقد في جنيف التي أكدت على عروبة مدينة القدس ورفض أي شكل سياسي آخر لها.

لكن بعض الدول العربية لا تتبنى مثل هذا الموقف الأردني المبني على قواعد تاريخية وإسلامية وقومية، بل تتأرجح مواقفها بين (تدويل مدينة القدس بكاملها) أو (تدويل المقدسات مع إبقاء السيادة العربية على مدينة القدس العربية التي تحتوي على هذه المقدسات) أو (عودة مدينة القدس تحت السيادة العربية كما كانت قبل عام 1948).

أما موقف الفاتيكان والعالم المسيحي فهو يتراوح بين التدويل الكلي أو الجزئي أو عودة القدس إلى السيادة العربية كما كانت قبل عام 1948. الجزء الأول من القرار مختصر.. رئيس اللجنة الملكية لشئون القدس أحمد طوقان".[60]

[60] راجع الوثائق الفلسطينية.

اقتراح تدويل القدس

أول ما برز هذا الاقتراح عام 1947 وكان يهدف إلى تدويل منطقة القدس بقسميها وحيث كان الوضع السكاني والجغرافي في المدينة لصالح العرب بنسبة 75%، وقد رفض الأردن هذا الاقتراح وما زال يرفضه، وكذلك لم يقبل به الطرف الإسرائيلي، كذلك رفضت الدول العربية والإسلامية وكثير من الدول المسيحية موضوع التدويل.[61]

سلبيات تدويل القدس[62]

أولاً: أن التدويل سوف يسلب العرب حقهم الشرعي في السيادة على مدينتهم التي توارثوها.

ثانياً: أن التدويل سيكون سبباً في إضعاف وضع من تبقى من عرب القدس،، وسيساعد على تصفيتهم سكانياً وجغرافياً خصوصاً وأن النسبة السكانية الآن هي 280 ألف مقابل 75 ألف عربي.

ثالثاً: أن التدويل سيكون مصدر خطر للضفة الشرقية من الأردن، والبلدان العربية بما يمكن أن ينقله إليها التدويل للمدينة من بضائع يهودية ومفاسد أخلاقية، وفتن، ومؤثرات على المدى البعيد.

رابعاً: نزع الإشراف العربي عن الأماكن المقدسة يناقض الأماني القومية والروحية للأمة الإسلامية والشعوب العربية وتصميمها على إبقاء السيادة العربية على مدينة القدس.

---

[61] برزت فكرة التدويل في أواخر عهد الانتداب البريطاني وخاصة في قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر–تشرين ثاني 1047.

[62] نفس المصدر السابق– صفحة 179.

موقف **الأمم المتحدة عام 1947 من قضية القدس**[63]

نص القرار رقم 181 الصادر عن الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة 1947/11/29 الجزء الثالث مدينة القدس.

أ) نظام خاص: يجعل للمدينة كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إداراتها ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

ب) حدود المدينة: تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية، مضاف إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعادها شرقاً أبو ديس، وجنوباً بيت لحم، وغرباً عين كارم.

- قرار رقم 194 (الدورة 3) بتاريخ كانون الأول (ديسمبر) 1948 إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في أرض فلسطين في المستقبل[64]

موقف العالم المسيحي من قضية القدس[65]

القرار الصادر عن اللقاء الإسلامي المسيحي من أجل القدس والمنعقد في القاهرة في 16 يناير (كانون الثاني) 1975م الموافق 4 محرم 1395هـ:

أولاً: يدين اللقاء الإجراءات الإسرائيلية لتغيير الطابع المميز للمدينة المقدسة العربية، التي كانت عبر العصور كمركز روحي للملايين من المسلمين، والمسيحيين، واليهود.

ثانياً: يستنكر اللقاء سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الاستيلاء والمصادرة للممتلكات والأراضي العربية.

---

[63] نفس المصدر السابق، صفحة 185 – 194.

[64] راجع نص قرارات الأمم المتحدة في الوثائق الفلسطينية وأرشيف الأمم المتحدة.

[65] القدس، ماضيها، وحاضرها، ومستقبلها – دار الجليل للنشر – عمان – د. فايز فهد جابر، صفحة 201 – 202

ثالثاً: مناشدة جميع المؤمنين المسلمين والمسيحيين واليهود من أجل المساهمة لإنقاذ مدينة السلام بما أن إسرائيل لم تذعن لقرار مجلس الأمن وتمردت عليها متحدية المجتمع الدولي، لذلك يدعو اللقاء إلى عقد مجلس الأمن من أجل فرض العقوبات على إسرائيل.

خامساً: يطالب اللقاء الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها القادمة بتجميد عضوية إسرائيل.

سادساً: يستنكر اللقاء موقف إسرائيل من المطران كبوتشي كوما لما لقاه من تعذيب وسجن على يد السلطات الإسرائيلية.

سابعاً: يستنكر اللقاء الإجراءات الإسرائيلية في إبعاد بعض العناصر الوطنية من القدس.

ثامناً: يطالب اللقاء بوقف المساعدات الأمريكية إلى إسرائيل.

تاسعاً: يحيي اللقاء الشعب الفلسطيني على صموده واستمرار نضاله ودعوة جميع الشعوب لمساعدته.

عاشراً: يشكر اللقاء جميع الدول الصديقة على مواقفها المساندة لقضية القدس.

حادي عشر: يقر اللقاء الدعوة لمؤتمر ديني عام لإنقاذ القدس.

ثاني عشر: توجيه برقيات إلى الأمين العام للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان تتضمن مما أقر في هذا اللقاء، يوقعها بالنيابة فضيلة الإمام الأكبر للجامع الأزهر، سماحة الشيخ عبد الحميد السايح، وقداسة البابا شنودة الثالث، وغبطة البطريرك مكسيموس الخامس حكيم.

ثالث عشر: التوصية بتوزيع هذه القرارات كوثيقة رسمية في الأمم المتحدة.

مشروع المطران نعمة السمعاني حول مستقبل القدس[66]

1. أن تعود القدس العربية كاملة إلى أهلها الشرعيين كما كانت قبل عام 1948م.

2. أن تضع هيئة الأمم دستوراً يشمل القدس العربية والقدس اليهودية بدون تفرقة أو تمييز يحفظ الوحدة في المدينة بجزئيها العربي واليهودي.

3. يضمن هذا الدستور بالإضافة إلى وحدة القدس كاملة.

أ) أن تكون القدس مدينة مفتوحة أي لا حرب فيها وذلك ضماناً وحفاظاً على مقدساتها من الدمار.

ب) أن يضمن هذا الدستور حرية الوصول للعرب ولجميع الأديان بدون أي صعوبة.

4. السلطة العربية تقوم بتنفيذ هذا الدستور في القدس العربية كما تقوم السلطة الإسرائيلية بتنفيذه في القدس اليهودية مع ضمان الوحدة بينهما.

5. تشرف هيئة الأمم على تنفيذ هذا الدستور.

الاستنتاجات والأفاق المستقبلية لمستقبل مدينة القدس

بعد استعراضنا للحلول المقترحة والمواقف السابقة، نصل إلى نتيجة مفادها أنه من الصعب تصور حلول نهائية حاسمة لمسألة القدس تكفل تصفية جميع عناصر الصراع بين العرب والإسرائيليين أو بين المسلمين واليهود على المدينة وتكون هذه الحلول مقبولة من جميع الأطراف في الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل والفلسطينيون. ويعتبر الحل الديني لديه نصيب أكبر من النجاح حتى لو لم تكن هناك حلول مقبولة للوضع النهائي من قبل كثير من الأطراف العربية وخصوصاً من قبل الفلسطيني لأن حالة القدس مختلفة لأن اهتمام إسرائيل مركز على الصراع الفلسطيني لا بالضرورة على غزو الدول العربية (إسرائيل) باسم القدس، ولقد أبدى كيسنجر ذات مرة ملاحظة

---

[66] مشروع لمستقبل القدس – نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القجس – د. صالح عبد الجواد، منشورات جامعة بيرزيت – مركز دراسات وتوثيق المجتمع الفلسطيني – جامعة بير زيت – شباط 1998 – صفحة 200.

مفادها أن صراعات مثل الصراع بين العرب والإسرائيليين "تنتج عادة عن حالة جمود تقطعها بين الحين والآخر سلسلة من الحروب حتى يفرز إلا نهاك توازنا لم تتمكن الحكمة من التوصل إلى إدراكه" ولكن هل من الممكن أن يتحقق هذا التوازن فيما يتعلق بقضية القدس؟ من الصعب إعطاء جواب حاسم في معظم الحالات.

لذلك فإن التفاوض مع الجانب الإسرائيلي دون أوراق ضغط حقيقية لا يمكن لها أن تحقق أي من الحقوق العربية والإسلامية في المدينة، وأن الحلول الإسرائيلية تستبعد أي تنازل يتعلق بالسيادة الإسرائيلية على المدينة، وتعتبر عاصمة موحدة لإسرائيل.

ولعل التوصل إلى حلول مرضية لجميع الأطراف لوضع مدينة القدس يواجه عدة عقبات منها:

العقبة الأولى: الناتجة عن إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بالمدينة وتهويدها. كما أن إسرائيل مصممة على مقاومة أي تغيير في وضع القدس وتدعم ذلك بقوة السلاح مهملة حقوق السكان الأصليين الذين طردتهم، مهملة قواعد القانون والعدالة، مهملة الرأي العام وقرارات الأمم المتحدة، ولقد أعلنت أن وحدة "القدس" إلى حدودها "غير قابلة للإلغاء" وغير قابلة "للمفاوضة" وفي هذه الأوضاع هل يقبل العقل أن إسرائيل ستعترف أنها ضمت القدس بصورة غير شرعيةً وإنها يجب أن تنسحب منها؟ لا، طبعاً من الخيال أن تصلح إسرائيل الأخطاء التي ارتكبتها بأية وسيلة باستثناء العودة إلى القوانين أو استخدام القوة.

العقبة الثانية العقبة الثانية تتمثل في دعم الولايات المتحدة لإسرائيل وقبولها لأفعالها. وأن فالولايات المتحدة تقف دوما إلى جانب إسرائيل وتعتبرها حليفها الإستراتيجي في المنطقة وهذا يشجع إسرائيل لمقاومة أي تعديل في وضع القدس والذي يستمد قوته من خلال المساعدات المالية والعسكرية الواسعة. ومن الدعم السياسي الذي تتلقاه من حكومات الولايات المتحدة منذ عام 1947.

وفي ظل هذه العقبات فإن الحل النهائي إذا ما أريد التوصل إليه سوف يبقى القدس تحت السيطرة اليهودية وتبقى العاصمة الموحدة لإسرائيل ولن ينال العرب في أحسن الأحوال إلا السماح لهم بإقامة أحياء لإدارة الشؤون اليومية والإشراف الديني تحت السيادة الإسرائيلية الشاملة على الأماكن المقدسة....

ومن الملاحظ أنه لم يتم أي توجه دولي واضح لإجبار إسرائيل على الانسحاب من المدينة المقدسة، وتحرير المقدسات من السيطرة العسكرية وحواجز الطرق المانعة من الوصول إليها في المناسبات الدينية وإقامة الشعائر الدينية.

إن الموقف بشأن القدس موقف دقيق، وأي تفريط من الجانب العربي أو الفلسطيني في القدس لن يكون مقبولا لذا العالمين العربي والإسلامي، ومن ثم فإنه من الضروري الإصرار على هذا الحق بكافة الوسائل الممكنة وحشد كل الطاقات في الطريق إلى القدس.

إن أي حل بشأن القدس يبدو غير قابل للتطبيق في الوقت الحاضر خاصة في ضوء التطورات الراهنة على صعيد العلاقات العربية – الإسرائيلية عامة وعلى الصعيد الفلسطيني الإسرائيلي على وجه الخصوص. ومن يطالب بتبني مبدأ الحلول الوسط يجب أن ينظر بجدية إلى ردود الأفعال المعارضة وخاصة من الأحزاب الإسلامية والتي تحارب بقوة كافة الحلول السلمية التي ينشأ عنها التفريط والتنازل... والسؤال الذي يطرح نفسه ماذا سيحدث إذ لم يقبل الفلسطينيون بتعايش في ظل تسوية مؤقتة بشأن القدس تبقى المدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية؟ ماذا سيحدث إذ استمر الفلسطينيون باستئناف الانتفاضة واستمرارها بالصورة العنيفة عن الماضي؟

وماذا ستكون النتائج المترتبة على عدم حل قضية القدس بصورة ترضي جميع الأطراف المعنية؟ وهل يمكن أن تدمر مسألة القدس باقي العملية السلمية؟ ماذا ستفعل الحركات المعارضة للاتفاقات إذ تم التوصل إلى حل وسط نشأ عنه تنازلات من الأطراف المتفاوضة؟

كل هذه التساؤلات وغيرها لا يمكن التنبؤ بها لأن مشكلة القدس من أكثر القضايا الحساسة ولكن الزمن كفيل بالإجابة عليها.

وأخيراً: في أية حال أن اتفاقات السلام ليس غايات في حد ذاتها أن الاتفاقيات ضرورية من أجل حماية المصالح القومية من خلال المادة الدبلوماسية والاتفاقات الراسخة هي تقنين لتوازن سياسي جديد، أما الاتفاقات التي تفشل في ضمان القيم التي يقوم المجتمع عليها، فإنها لا تستحق السعي لها أصلا.

آفاق مستقبلية لمستقبل مدينة القدس: التمسك بقرارات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي

السؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى يمكن لهذه السياسة الإسرائيلية أن تستقيم مع متطلبات السلام العادل والدائم والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفير مقوماته وأهمها:-

1. تخلي إسرائيل عن طبعتها العنصرية الاستيطانية العدوانية المغلقة بإطار ديني.
2. الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك (القدس الشرقية) تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية.
3. الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وبخاصة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وبالقدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة، فالقدس كما يقول العاهل الأردني المغفور لها جلالة الملك الحسين بن طلال هي "الرمز الحقيقي للسلام" وعودتها عربية هو المعيار الوحيد لصدق الراغبين إلى السلام في المنطقة.
4. أن السلام والأمن مرتبطان ارتباطاً عضوياً لا انفصام له بتوفير مستلزمات تنمية شاملة ومتوازنة تمكن جميع دول المنطقة من التقارب في مستويات معيشة شعوبها لا سلام مع الفقر والبؤس والحرمان والبطالة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني بشكل خاص.

فهذه المقومات هي المعيار الوحيد للسلام المنشود، وبغير ذلك فإن المنطقة مرشحة لسلسلة من الكوارث التي لا يعرف مداها وعقباها أحد.

بعض مراجع البحث

1. **هنري كتن،** "القدس"، ترجمة إبراهيم الراهب، الطبعة الأولى، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 1997.

2. **صالح عبد الجواد،** "نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس"، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بيرزيت، شباط 1998.

3. **سمير الزبن، نبيل السهلي،** "القدس معضلة السلام"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد(7)، الطبعة الأولى، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1997.

4. **شفيق جاسر أحمد محمود،** "تاريخ القدس"، مركز التخطيط الفلسطيني، الطبعة الأولى 1984، دار النشر والتوزيع عمان (بتصرف). 1984.

5. **عبد الرحمن عباد،** الناطق الرسمي لهيئة العلماء والدعاة في فلسطين "مستقبل القدس العربية" مركز الدراسات العربية الأوروبية، الطبعة الأولى، في الدار البيضاء في بيروت، 1999.

6. **سلافه حجاوي،** "القدس والسلام"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(81)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع 1992م.

7. **هاني رسلان،** "موقع القدس"، مجلة السياسة الدولية، العدد14، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1993م.

8. **دوري غولد،** "موقف الأطراف الرئيسية من القدس"، تل أبيب (جامعة تل أبيب) – إسرائيل: مركز يافي للدراسات الاستراتيجية 1995م.

9. **فلسطين:** السلطة الوطنية الفلسطينية، مكتب الرئيس – المركز التخطيط، سلسلة دراسات وتقارير، عددها 50، نوفمبر 1997، كما ظهر في جريدة يديعوت أحرنوت 1997/1/9.

10. **جواد أحمد وآخرون،** "المدخل إلى القضية الفلسطينية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان – دار البشير للنشر والتوزيع، 1997.

11. جعفر عبد الـــسلام، "المركز القانوني الدولي لمدينة القدس، الأهداف والنتـــائج"، دعوة حق، العدد(157)، مكة المكرمة، قطاع الثقافة والإعلام برابطة العالم الإسلامي، محرم 1416هـــ.

12. **منير شفيق**، أوسلو 1،2 المسار والمآل ، الطبعة الثانية، الخليل – فلسطين، دار المستقبل 1997م.

13. **جعفر عبد السلام:** "تأثير المقدسات الدينية على المركز القانوني بمدينة القدس"، مجلة شئون دولية، العدد الثالث.

14. **أحمد الرشيدي**، "حول مستقبل مدينة القدس"، مناقشة لبعض الأفكار المطروحة، شؤون عربية، العدد(83)، الأمانة العامة للجامعة العربية، سبتمبر/ أيلول1995م.

15. **كمال الأسطل**، "دراسات فلسطينية"، أستاذ العلوم السياسية المشارك – قسم العلوم السساسية، جامعة الأزهر، غزة 2002/10/15م.

16. **ميخائيل بريتشر**، "الصراع السياسي حول القدس"، مجلة شؤون دوليـــة، العـــدد الثالث، أم الفحم – إسرائيل – مركز الدراسات المعاصرة، 1996م.

17. **مهدي شحادة**، "مستقبل للقدس العربية"، مركز الدراسات العربـــي الأوروبـــي، الطبعة الأولى، بيروت – دار بيروت للنشر والتوزيع، 1999.